الأنباء
الخميس 24 مارس 2016

«غلف نيوز»: الضرائب في طريقها للتنفيذ هذه المرة

العالم يتحدث عن ضرائب الكويت: لم يكن مجرد التفكير بها قائماً بالماضي

محمود عيسى

قالت صحيفة «غلف بيزنس» ان الكويت، ومن خلال الاقتراحات المعروضة لفرض ضريبة على الشركات، تكون قد مضت في اجراءات لم يكن حتى التفكير بها في الماضي القريب امرا مقبولا.

واضافت الصحيفة في مقال خاص بقلم جون ديفتيريوس محلل الاسواق الناشئة في موقع «سي ان ان مونيي» ان الانخفاض الدراماتيكي الذي شهدته اسعار النفط منذ يونيو 2014 امد صناع القرار في دول الشرق الاوسط بشجاعة كبيرة، وبات الدعم السخي الذي تقدمه الحكومات الخليجية على الوقود والمواد الغذائية عرضة للتقليص او الالغاء، ويتزامن ذلك مع فرض ضرائب المبيعات، الا ان اكثر الاجراءات تأثيرا وابعدها مدى هو ما ذهبت اليه الكويت من اقتراح فرض الضرائب على الشركات.

ونسبت الصحيفة الى كبير الاقتصاديين في بنك ابوظبي التجاري مونيكا مالك قولها «ان ما تقوم الكويت بدراسته من فرض ضرائب على الشركات يعتبر وجها مختلفا تماما من اوجه الاصلاحات الاقتصادية لتوليد الايرادات الحكومية، فبعد سنوات من قطف ثمار الارتفاع في سعر النفط الى اكثر 100 دولار للبرميل وتراكم ايرادات الصادرات النفطية التي تجاوزت تريليون دولار، نجد الدول الخليجية الغنية بالنفط والتي تعتمد اعتمادا كبيرا على موارده، باتت مضطرة الى مواجهة واقع جديد».

واضافت الصحيفة انه على الرغم من ذلك فلا يجب ان يغيب عن البال ان الكويت - التي تتمتع بأقل كلفة انتاجية للنفط تقريبا مع واحد من اقدم الصناديق السيادية في العالم والذي تأسس عام 1953 - تواجه الشركات بفرض ضريبة شاملة على ارباحها بنسبة 10٪، غير ان مثل هذا القرار لابد ان يحظى بموافقة مجلس الامة، وهذه المهمة لن تكون سهلة على الاطلاق.

ومضت مونيكا الى القول «تأتي هذه الخطوة الشجاعة من قبل الكويت في اعقاب اتفاقية خليجية واسعة النطاق لفرض ضريبة مبيعات بنسبة 5٪ خلال عام 2018، وذلك بعد ان كانت المراكز التجارية ورجال الاعمال في الخليج يتخذون النجاح الذي تحققه دبي قدوة لهم حيث توجهوا الى استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة بمنح الشركات العالمية وموظفيها الاجانب اعفاءات ضريبية واسعة. انها في الواقع النظرة المستقبلية التي تضع في حسابها استمرار انخفاض اسعار النفط لفترة اطول، وان هذه الاقتصادات بحاجة فعلية الى التنويع ليس من اجل النمو الاقتصادي فحسب بل من اجل صيانة مراكزها المالية».

ويقول الرئيس التنفيذي لشركة قمر الطاقة للاستشارات روبن ميلز «ان الخطوة التي اتخذتها الامارات سيكون لها تأثير لعبة الدومينو التي تتساقط حجارتها الواحد تلو الآخر، وما ان تشعر دولة بانها قادرة على الغاء الدعم - كما فعلت الامارات - وتمضي الامور بسلام، حتى تجد دول اخرى الثقة بنفسها لتحذو حذوها».

انخفاض النفط اجبر الكويت على فرض ضريبة على الشركات

فوائد الإنتربنك تقفز 70 نقطة.. وارتفاع ملحوظ في يناير

«الوطني»: ارتفاع فوائد الودائع 21 نقطة

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان نمو الائتمان حافظ على قوته عند 7,6٪ وذلك على الرغم من تراجعه خلال شهر يناير بعد أن حقق زيادة ملحوظة في ديسمبر. وتراجع إجمالي الائتمان بواقع 117 مليون دينار خلال الشهر إثر تراجع الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية والائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية. وبدا أداء معظم القطاعات الأخرى متواضعا جدا بما فيها القروض الشخصية التي سجلت ضعفا في النمو للشهر الثاني على التوالي. كما استمرت ودائع القطاع الخاص بالتراجع خلال شهر يناير. وتم تسجيل زيادة ملحوظة في أسعار الفائدة، حيث ارتفعت أسعار فائدة الودائع وفائدة الإنتربنك خلال الشهر.

وسجلت القروض الشخصية زيادة أخرى صغيرة هذا الشهر، كانت أقل من أدائها المعتاد للشهر الثاني على التوالي. وسجل الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية ارتفاعا بواقع 48 مليون دينار خلال شهر يناير وتباطأ نموه بواقع 12,1٪ على أساس سنوي. وشهدت القروض قصيرة الأجل الممنوحة عادة لشراء السيارات وغيرها من السلع الاستهلاكية تراجعا خلال الشهر لتظل القروض طويلة الأجل المحرك الوحيد للنمو القروض الشخصية مسجلة زيادة بواقع 14,7٪ على أساس سنوي متراجعة عن الشهر الماضي.

قطاع الأعمال

وأشار التقرير الى ان أداء الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال جاء ضعيفا خلال شهر يناير، مسجلا تراجعا ملحوظا في كل القطاعات. إذ تراجع الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال، باستثناء الائتمان الممنوح للشركات الاستثمارية، بواقع 118 مليون دينار، وتباطأ نموه ليصل إلى 6,0٪ على أساس سنوي، محافظا رغم ذلك على ارتفاع مستواه مقارنة بمتوسطه خلال الإثني عشر أشهر البالغ 4,7٪. وجاء التراجع بشكل رئيسي نتيجة تراجع الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية. كما سجلت بقية القطاعات أداء غير مرض إذ سجل كل من الائتمان الممنوح لقطاع العقار والتجارة والنفط والغاز تراجعات معتدلة.

وبين التقرير ان الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية (الشركات الاستثمارية) تراجع بواقع 46 مليون دينار خلال شهر يناير. واستمر القطاع في تقليص مستوى الائتمان ولكن بوتيرة أبطأ بلغت 6,5٪ على أساس سنوي، متحسنة عن متوسط وتيرة تراجعها البالغة 7,4٪ في العام 2015، وأقل من نصف تراجعها في العام 2014 والتي بلغت 16,3٪. ويعكس ذلك قرب انتهاء هذا القطاع من تقليص الديون الائتمانية التي جاءت بعد الأزمة المالية.

وقد تراجعت ودائع القطاع الخاص لستة أشهر من الثمانية أشهر الماضية وبواقع 147 مليون دينار في يناير. وعلى الرغم من ذلك، فقد ارتفع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) إلى 2,0٪ على أساس سنوي نتيجة تأثيرات قاعدية. كما تحسن نمو عرض النقد بمفهومه الضيق (ن1) إلا أنه بقي متدنيا عند -1,9٪ على أساس سنوي. وجاءت عمليات السحب على الودائع تحت الطلب بالدينار والودائع لأجل بالدينار والودائع بالعملة الأجنبية جميعها.

الودائع الحكومية

وقد ارتفعت الودائع الحكومية لدى البنوك بواقع 708 ملايين دينار منذ يوليو من العام 2015. وبعد أن ارتفعت مقابل تراجع ودائع القطاع الخاص لعدة أشهر، سجلت الودائع الحكومية في يناير تراجعا بواقع 101 مليون دينار.

لاتزال سيولة القطاع المصرفي جيدة رغم تعرضها لبعض الضغوطات مؤخرا. فقد ارتفعت قليلا أرصدة البنوك السائلة مع البنك المركزي (التي تشمل النقود والودائع لدى بنك الكويت المركزي إضافة إلى سندات البنك المركزي) إلى 5,1 مليارات دينار في يناير من العام 2016 أو 8,7٪ من إجمالي الأصول المصرفية، مسجلة تراجعا من 10٪-11٪ في الفترة قبل فصل الصيف.

وقال التقرير إن أسعار فائدة الإنتربنك للدينار شهدت ارتفاعا ملحوظا في يناير. فقد ارتفعت أسعار الفائدة لأجل ثلاثة أشهر بواقع 70 نقطة أساس منذ بداية العام 2015 لتصل في يناير إلى 1,75٪. وقد تراجعت الأسعار قليلا منذ ذلك الوقت مسجلة تراجعا بواقع 6 نقاط أساس في فبراير 2016 لتصل إلى 1,69٪. وقد ارتفعت أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدينار خلال يناير بواقع 17-21 نقطة أساس.

النمو الائتماني يحافظ على قوته عند 7,6٪ في يناير

101 مليون دينار تراجع الودائع الحكومية في يناير

تراجع ائتمان الشركات الاستثمارية بـ 46 مليون دينار

ضعف الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال مسجلاً تراجعاً ملحوظاً

تقليص الشركات الاستثمارية ائتمانها عند 6,5٪ يعكس قرب انتهاء ديونها

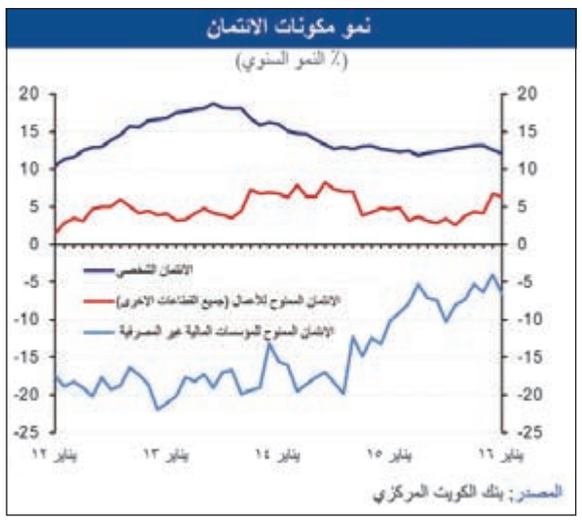

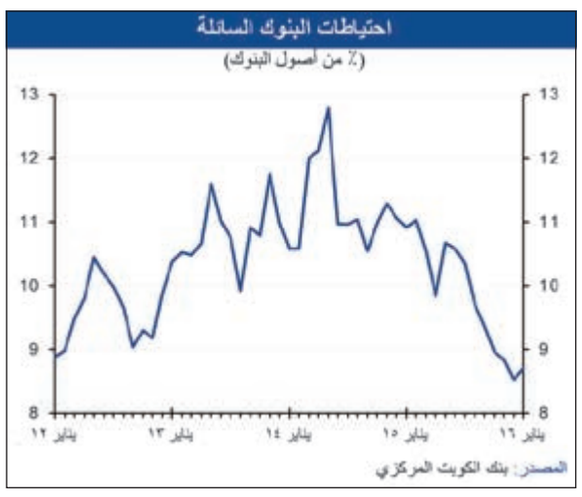

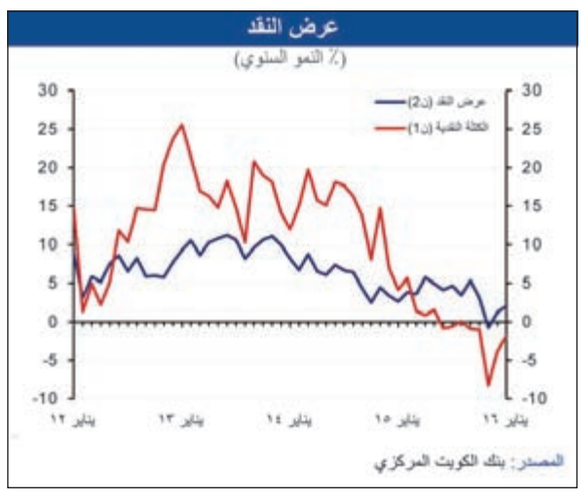

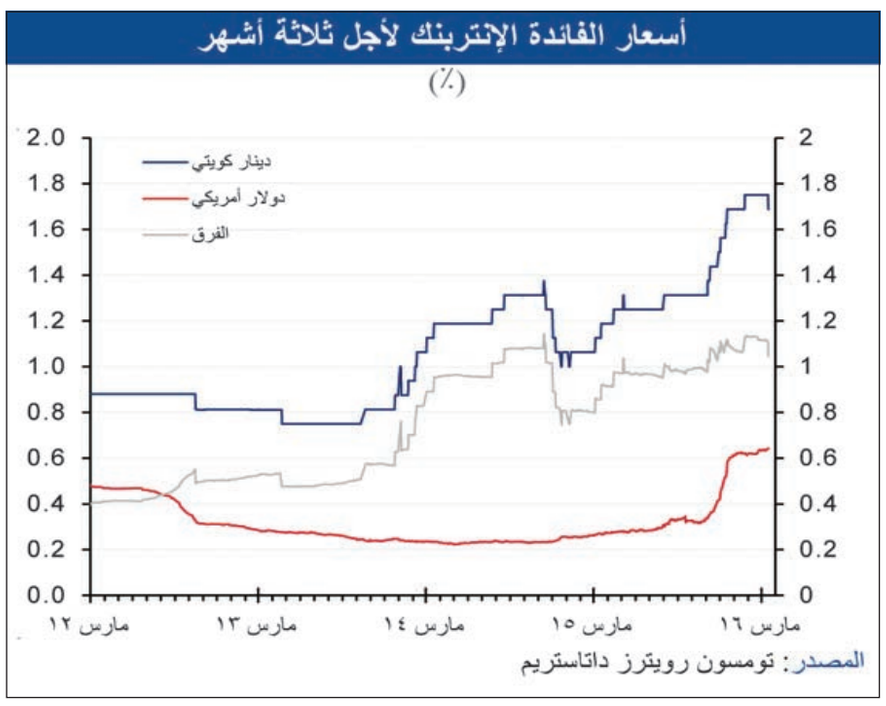

«وثاق»: المنازل السكنية تستحوذ على 60٪ من التعويضات الإنشائية

قالت شركة وثاق للتأمين التكافلي، إن المنازل السكني استحوذت خلال السنوات الأخيرة على حوالي 60٪ من نسبة التعويضات الانشائية التي تدفعها الشركات عالميا، مشيرة إلى أن المنشآت التجارية والصناعية تستحوذ على 15٪ من نسبة تلك التعويضات.

وأوضحت الشركة في بيان صحافي، أن سبب استحواذ المنازل السكنية على النسبة الأكبر من التعويضات الانشائية، يعود إلى ارتفاع معدل الحوادث، لاسيما الحرائق التي تقع في تلك المنازل، لافتا إلى أن قلة الوعي بضرورة القيام بإجراءات الوقاية والسلامة في المنازل، يضاعف من مخاطر تعرضها لتلك الحوادث. وأشارت إلى أن المنشآت الصناعية والتجارية وبالرغم من أخطارها المتنوعة والكبيرة، إلا أن نسبة تعرضها لتك المخاطر يعد منخفضا، وذلك نظرا لإجراءات الوقاية والحماية التي تتخذها تجاه مختلف المخاطر المحدقة بها، سواء من خلال توفير أجهزة الانذار المبكر، أو إعداد خطط للطوارئ، وتوفير التعليمات اللازمة لأشخاص مؤهلين، وإجراء التدريبات الكافية، وغيرها من الإجراءات.

وفي هذا الصدد، قال مساعد المدير العام لشركة وثاق للتأمين التكافلي، عبدالرحمن السويدان، إنه على الرغم من ارتفاع نسبة الحوادث والأخطار التي تتعرض لها المنازل السكنية، كالحرائق والصواعق، وانفجار أنابيب الغاز، والعواصف والأعاصير والسرقة، وغيرها من الأخطار، إلا أن الإقبال على هذا النوع من التأمينات يعد ضعيفا، حيث تصل نسبته الى 0,5٪ من إجمالي أقساط التأمين سنويا.

ولفت إلى أن الاهتمام بالتأمين على العقارات بشكل عام، يعتبر أحد أهم أدوات الحفاظ على الثروات، خاصة في الوقت الذي تشهد فيه البلاد مشروعات تنموية تقدر بمليارات الدولارات، معتبرا أن التأمين على المنازل ضرورة لاستدامة النهضة العقارية في البلاد.

وأضاف السويدان، ان قلة الوعي بهذا النوع من التأمينات ساهم في ضعف الإقبال عليه، مبينا ان هذا التأمين يقوم بتعويض صاحب البيت أو المستأجر، عن الأضرار الناتجة عن الأخطار التي ذكرت، بالإضافة الى تعويضه عن خسارة الإيجار وأي مبالغ يطالب بها قانونيا سواء كانت جسدية أو مادية.

في 29 و30 مارس الجاري

«منتدى السياحة والتنمية» يستعرض مستقبل وتحديات السياحة

أعلنت اللجنة المنظمة لـ «منتدى السياحة والتنمية في الكويت: الواقع والمستقبل» أن الاهتمام الواسع الذي أخذ يلقاه هذا الحدث من قبل مسؤولي مختلف القطاعات والمجالات المعنية بالتنمية المستدامة «يوفر زخما وطنيا كبيرا نحن بأشد الحاجة إليه للوصول إلى النتائج المرجوة من المؤتمر» الذي يعقد يومي الثلاثاء والأربعاء 29 و30 مارس الجاري برعاية وزير الإعلام ووزير الدولة للشباب والرياضة الشيخ سلمان الصباح.

وفي بيان لها، قالت اللجنة: ان مسؤولي وممثلي وخبراء قطاعات الطيران والضيافة والترفيه والخدمات والثقافة والفنون والإعلام الذين أكدوا مشاركتهم في المحور الأول يؤكدون الزخم الكبير من الاهتمام الذي يلقاه موضوع هذا المؤتمر من قبل المهتمين فعليا بمقومات التنمية المستدامة، والساعين إلى توفير معالجة متكاملة للسياحة والتنمية باعتبارهما أحد أهم المواضيع المشتركة بين هذه القطاعات.

وأوضحت أن عنوان الجلسة المخصصة لهذا المحور هو «السياحة في الكويت: واقع ومرتجى قطاعات الضيافة والخدمات ذات الصلة»، وستترأسها د.معصومة المبارك وزيرة التخطيط السابقة وأستاذه العلوم السياسية في جامعة الكويت، وسيتحدث فيها كل من فواز الفرح رئيس الإدارة العامة للطيران المدني الطيران المدني، ورشا الرومي رئيسة مجلس ادارة الخطوط الجوية الكويتية والعضو المنتدب للخطوط الجوية الكويتية، وم.علي اليوحة الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، والرئيس التنفيذي لشركة طلبات التوصيل طلبات المطاعم محمد جعفر، وإقبال الأحمد الكاتبة في جريدة القبس ورئيس التحرير السابق لوكالة الأنباء الكويتية التي ستتناول موضوع الإعلام والسياحة، وعضو مجلس إدارة اتحاد الفنادق عبد الإله معرفي مديرا ممثلا عن اتحاد الفنادق.

وذكرت اللجنة التنظيمية أن المشاركين في هذه الجلسة سيتناولون واقع السياحة في الكويت من زوايا مختلفة «ومقومات الجذب السياحي الحالية والممكنة في نظر القطاعات المعنية بالضيافة والسفر والخدمات والترفيه والثقافة والفنون والإعلام وباقي الخدمات ذات الصلة، وسيتطرق كل مشارك إلى حاضر السياحة في الكويت من زاوية القطاع الذي يمثله، وامكانية مساهمة هذا القطاع في تطوير السياحة. كما يستعرض كل مسؤول النتائج المتوقعة التي يمكن أن يجنيها القطاع الذي يمثله في حال تحقيق نهضة سياحية في الكويت إضافة إلى أهم المطلوب من أجل تحقيق هذه النهضة بشكل عام».

ويمثل محور «السياحة في الكويت: واقع ومرتجى قطاعات الضيافة والخدمات المتصلة بها» واحدا من ثلاثة محاور رئيسية في المؤتمر تقام بعد حفل الافتتاح. وسيعلن عن المشاركين في باقي المحاور تباعا.

إعلان تذكيري

دعوة حضور اجتماع الجمعية العامة العادية والغير عادية
لشركة مباني ش.م.ك.عامة

مباني
mabanee

يسر مجلس إدارة شركة المباني ش. م. ك (عامة) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور إجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١

التاريخ: يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٦/٣/٣٠م
الوقت: في تمام الحادية عشر والنصف صباحاً
المكان: مجمع الأفنيوز - نهاية غراند أفنيو (تحت الشاشة الكبيرة)

وذلك لمناقشة البنود الواردة على جدولي الأعمال.
لذا يرجي من السادة المساهمين المسجلين في تاريخ إنعقاد الجمعية العامة أو موكليهم مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الأوراق المالية - منطقة شرق - برج أحمد شارع الخليج العربي - الدور الخامس، هاتف رقم ٢٢٩٩٢٧١٧- ٢٢٩٩٢٧١١ أو مراجعة الشركة هاتف رقم ٢٢٢٤٤٤٠١ وذلك لإستلام بطاقات الدعوة خلال ساعات العمل الرسمية وبموعد أقصاه ٢٤ ساعة قبل موعد الإنعقاد..

والله ولي التوفيق ،،،

شركة إدارة المرافق العمومية
«ش.م.ك»

تعلن شركة إدارة المرافق العمومية
عن طرح المناقصة رقم (4/أ. م. ع/2016/3)
بخصوص القيام بأعمال النظافة في سوق الكويت المركزي للذهب والمجوهرات ونفق دروازة العبدالرزاق وساحة الصفاة ومدينة عزاب الجهراء بمنطقة أمغره ومدينة عزاب الرقعي

وذلك طبقاً للشروط والمواصفات الخاصة والعامة الواردة في وثائق المناقصة ويمكن الحصول على وثائق المناقصة من مقر الشركة الكائن في (الكويت - ش المعري متفرع من ش الخليج العربي - موقف الأحمدية المتعدد - الدور الرابع)، مقابل رسم قدره (50 د.ك) (فقط خمسون ديناراً كويتياً لا غير) غير قابل للرد، وأن آخر موعد لتقديم العطاءات يوم الثلاثاء الموافق 2016/4/12.

توضع العطاءات في صندوق الشركة، هذا وتبلغ الكفالة الأولية (5 %) من قيمة العطاء.

وتقتصر هذه المزايدة على الشركات والمؤسسات المتخصصة لهذه الأعمال المعتمدة لدى الشركة مع وجوب تقديم ما يفيد التزامها بقانون دعم العمالة الوطنية.

أمين السر